جدول رقم (1/2/2)

إجمالي الودائع بالجهاز المصرفي بملايين الدينارات خلال الفترة 2000 –2006

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
اجمالي الودائع	357.068	455.348	611.238	789.597	1.043.506	1.697.971	2.314.429

المصدر : بنك السودان المركزي[1]

فالجدول (1/2/2) يوضح إجمالي الودائع بالمصارف السودانية في الفترة من 2000 إلى 2006م ويظهر بوضوح الزيادة السنوية والنمو الإيجابي لحجم الودائع مما يفترض معه زيادة مقدّرة في حجم المبالغ المتاحة بالجهاز المصرفي لتمويل القطاعات الإقتصادية حسب الصيغ التمويلية المختلفة .

وباستعراضنا للسياسة التمويلية والنقدية للعام 2000م وما بعدها من سنوات نجد أن الأهداف في العام 2000م كانت تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.5% وخفض التضخم إلى 10% واستقرار سعر الصرف ، إلا أننا نجدها لم تختلف من حيث الموجهات العامة عن سياسة العام 1999م إذ أن الاحتياطي النقدي القانوني من الودائع بالعملة المحلية أو الأجنبية ، ونسبة السيولة الداخلية لمقابلة السحوبات اليومية من النقد المحلي وبقية الموجهات لم تتغير . والجدول رقم (2/2/2) يوضح النسب المئوية التى قررت السياسة النقدية والتمويلية السنوية تحديدها كمؤشرات للتأثير على حجم التمويل المتاح للقطاعات الاقتصادية من الجهاز المصرفي السوداني في الفترة من 2000 إلى 2006 م.

([1]) بنك السودان المركزي ، ملحق الميزانية الموحدة للبنوك التجارية ، الملحق السابع (ب) ، للفترة من 1997 –2007 ، ص 134

جدول رقم (2/2/2)

مؤشرات السياسة النقدية والتمويلية كمحدد لحجم التمويل الممنوح من المصارف

خلال الفترة 2000–2006م

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاحتياطي النقدي القانوني – للودائع بالعملة المحلية%	28	12*(1)	14	14	12	14	13
–للودائع بالعملة الأجنبية %	6	12*(2)	14	14	12	14	13
نسبة السيولة الداخلية من النقد المحلي كمؤشر %	10	10	10	10	10	10	10*(5)
رصيد الشيكات المصرفية الصادرة%	50	لم تذكر	لم تذكر	لم تذكر	لم تذكر	لم تذكر	ضمن بسط نسبة السيول
نسبة الاحتفاظ بالأصول السائلة* (3)	غير محددة	غيرمحددة	غيرمحددة	غيرمحددة	غيرمحددة	غيرمحددة	غيرمحددة
طلبات التمويل من نافذة البنك المركزي وسوق مابين المصارف	غير محددة	غير محددة	غيرمحددة	غيرمحددة	غيرمحددة وجدت تشجيع اكثر	يسمح لنمويل القطاعات ذات الأولوية *(4)	يسمح مع التشجيع والمساعدة

المصدر بنك السودان المركزي ، السياسة النقدية والتمويلية السنوية 2000–200

جدول رقم (3/2/2)

نسب تمويل القطاعات وفقا للسياسةالتمويلية خلال الفترة 2000 - 2006

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
نسبة التمويل للممنوح للقطاعات ذات الأولوية	%95	غير محدد(1)	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد
تمويل الأسر المنتجة وصغار المنتجين والحرفين(2) (نسبة من اجمالي التمويل)	%5	غير محدد	%10	%10	%10	%10	%10
نسبة التمويل الممنوحة للقطاعات غير الأولوية	%5	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد

المصدر بنك السودان المركزي ، السياسة النقدية والتمويلية السنوية 2000–2006م

---

*(1)تم تعديله اعتبارا من 2001/9/1 ليكون 14% *(2)تم تعديله اعتبارا من 2001/9/1ليكون 14% *(3) في شكل نقد واصول سائلة مكونة من شهادات مشاركة الحكومة (شهامة) والصكوك الحكومية الأخرى.*(4) يجوز لتغطية العجز الفعلي في السيولة في الحساب الجاري للمصرف في حدود 10% من جملة الودائع الجارية بالعملة المحلية علي ان لا يتجاوز 1 مليار دينار , تقد تم ايقاف النافذة في يوليو 2005م*(5) تم تحديد بسط ومقام النسبة كالآتي (البسط = النقدية بالخزينة + النقدية بالطريق + رصيد الحساب الجاري ببنك السودان + الشيكات المعتمدة ولمصرفية ، المقام = الودائع الجارية وما في حكمها .)

(1) نسبة تمويل الأسر المنتجة وصغار المنتجين والحرفين 5 % هي نسبة ضمن التمويل الممنوح للقطاعات ذات الأولوية.

(2) إلغاء السوقفات القطاعية للتمويل.

جدول رقم(4/2/2)

نسب النمو فى لتمويل القطاعات ذات الاولوية

مقارنة مع قطاعات غير ذات الأولوية (قطاع التجارة الداخلية)

نوع القطاع	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
ذات الاولوية*1	%95	%90	%85	%80	%75	%75	%65	%75.6
التجارة المحلية*2	%5	%10	%15	%20	%25	%25	%35	%24.3
الجملة	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: النشرة الاقتصادية، بنك السودان المركزي

*1 يشمل القطاع الزراعي ، الصناعي ، الصادرات ، الواردات .

*2 يمثل القطاعات غير ذات الاولوية

الجدول رقم (4/2/2) أعلاه يوضح أن القطاعات ذات الأولوية حظيت بنسبة تمويل تراوحت مابين 95% و 90% على التوالي في العامين 1999م، 2000م ، كما أنه يوضح اتجاه المصارف السودانية إلى تمويل التجارة المحلية بمعدل الانخفاض في تمويلها للقطاعات ذات الأولوية وذلك في الفترة من 2001وحتى 2006م (فترة حرية منح التمويل المصرفي للقطاعات) وهي الفترة التى تلت منشور بنك السودان رقم (2001/1/1) الصادر بتاريخ 23 رمضان 1421هـ الموافق 2000/12/19م والذى تم فيه الآتي ([2]):

جدول رقم (7/2/3)

سهولة المتابعة الادارية

الرأي	التكرار	النسبة المئوية
أوافق	201	%77.01
محايد	27	%10.34
لا أوافق	33	%12.65
المجموع	261	%100

من الجدول أعلاه يتضح ان الترتيب حسب آراء العينة المدروسة كما يلي : (77.01%% يوافقون ، 10.34% محايديون ، 12.65%لا يوافقون) على سهولة المتابعة الادارية للاستثمار في الاوراق المالية .

([2]) بنك السودان المركزي ، السياسة التمويلية والنقدية للعام 2001 .

ونستنتج من ذلك ان الذين يوافقون علي سهولة المتابعة الادارية للاستثمار في الاوراق المالية 201 أي بنسبة 77.01% .والتي تؤثر ايجاباً علي الاستثمار وعليه تصبح سهولة المتابعة من دواعي الاستثمار في الاوراق المالية .

أ- توصيات تتعلق بأسواق الأوراق المالية:

1. يوصي الباحث بالاهتمام بالاستثمار في الاوراق المالية لخدمة اهداف كلية في الاقتصاد وذلك من خلال تطوير سوق الاوراق المالية ومواكبة التشريعات والقوانين المتعلقة.
2. الاستثمار في الاوراق المالية ضروري وهام ويعتبر اداة شرعية لامتصاص السيولة من المصارف والاقتصاد ككل للتحكم في حجم الكتلة النقدية وخفض معدلات التضخم الذي يعتبر معوقاً للاستثمار والتنميةوعليه يوصي الباحث العمل على تطوير آليات وأدوات سوق الخرطوم للأوراق المالية ونقل خبرات الأسواق العالمية وجذب الكفاءات والخبرات من الداخل والخارج للعمل به .
3. لوجود بورصة اوراق مالية فعالة لابد من وجود سوق اوراق مالية نشطة داخلياً وتتفاعل مع الاسواق العالمية لجذب المدخرات الخارجية لسد العجز بين الاستثمار والادخار المحلي وعليه يجب الاسراع بربط سوق الخرطوم للأوراق المالية داخليا وخارجيا بشبكة اتصالات متطورة تساهم فى رفع كفاءة السوق .
4. نشر الوعي والاستثمار في مجال الاوراق المالية من خلال وسائل الاعلام المختلفة والاصدارات والندوات ونشر تقارير الاداء لسوق الاوراق المالية .
5. انشاء صناديق استثمارية علي نهج صندوق سوداتل وصندوق التأمين الصناعي وصناديق الاستثمار الحكومية .
6. ادخال آخر ما وصلت له تقنية المعلومات من وسائل توفير المعلومة للمتعاملين مع السوق وبرامج إجراء المقاصة وتحويل ملكية الأوراق المالية المتداولة آلياً إذ أن في ذلك رفع لكفاءة السوق وتطوير آلياته .

ج- توصيات تتعلق بالسياسة النقدية والتمويلية للبنك المركزي :

1- عند إعداد السياسة النقدية التمويلية يجب الحرص على مراعات الجوانب الفنية والإدارية الدقيقة لتكون السياسة متماشية مع أهداف الاقتصاد الكلي للدولة والمجتمع.
2- وضع الآليات والأدوات الرقابية التي تناسب متطلبات المرحلة تراقب تنفيذ وتطبيق السياسة النقدية والتمويلية .

3- العمل علي مواكبة متطلبات المرحلة والتطور من خلال تجديد المنشورات واللوائح والتشريعات الخاصة بمراقبة ومتابعة التقيد والالتزام بالسياسة التمويلية والنقدية.

4- تشجيع الاستثمار في سوق الوراق المالية بفوائض الأموال والمدخرات والتي قد لا يحتاج إليها المستثمر في المدي القريب وذلك لتوسيع مفهوم الاستثمار طويل الأجل .